سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات

د. الغوث ولد الطالب جدو(*)

مقدمة:

تمثل العملة الوطنية للمجتمع وللمواطن بمهامها الأساسية أهمية عظمى كونها أداة مقايضة في بيع وشراء الحاجات المختلفة للإنسان بقيم محدودة وفق معايير متعددة: التكلفة، الطلب، العرض، الدعم، والضريبة، وغيرها من العوامل المحاطة بهذه الحاجات.

لا شك أنه في إطار المجتمع الدولي المعاصر ارتبطت العملات المحلية في جميع الدول ببعضها البعض بواسطة بعض العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي واليورو... وغيرها من العملات نظرًا لقوة وثبات اقتصاد تلك الدول الغربية في إطار معدلات خاصة تحدد قيمة كل عملة وطنية نحو إحدى تلك العملات المسماة بالعملة الصعبة، وفق القوة الشرائية لكل من العملات المحلية، وخاصة في الدول النامية، ففي موريتانيا توجد عملة وطنية هي الأوقية مرتبطة بالعملات الصعبة وفق معادلة الدولار بتلك العملات في كل يوم.

ونظرًا لارتباط موريتانيا بالخارج استيرادًا وتصديرًا، أدى ذلك إلى حاجة البلاد للمزيد من العملة الأجنبية لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات في ظل تدني حصيلة الصادرات عن تغطية الواردات؛ بسبب ارتفاع أسعار الواردات الراجع إلى التضخم العالمي.

وكان لتلك الظروف تأثير على مستوى الأسعار المحلية إلا أن معدلاتها

(*) أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم التسيير - كلية العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة نواكشوط.

كانت عادية بالنسبة للتضخم العالمى، ويعود ذلك إلى مراقبة السلطات للأسعار من جهة أخرى، ومع منتصف الثمانينيات من القرن الماضى اتجهت موريتانيا إلى المؤسسات الدولية التى توصى بتطبيق مجموعة من السياسات التى من ضمنها سياسة تخفيض قيمة العملة، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى فاعلية السياسة للحد من العجز فى ميزان المدفوعات الموريتانى.

وفى إطار الهدف السابق تتحدد إشكالية البحث فى الآتى:

ما فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية على ميزان المدفوعات؟

وفى هذا الإطار يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت تلك السياسات؟
- ما الثمن الذى يدفعه المواطن العادى فى سبيل بلوغ تلك الأهداف؟

وستتم الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال البحث الذى تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالى:

- الإطار النظرى لسياسة تخفيض قيمة العملة.
- سياسات التخفيض فى موريتانيا.
- آثار سياسة التخفيض على ميزان المدفوعات.

القسم الأول - الإطار النظرى للبحث:

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التى يطالب بها صندوق النقد الدولى الدول النامية التى تعانى موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية أو مزمنة، لغرض تسوية هذه الاختلالات، وينطلق صندوق النقد الدولى فى تأييده لهذه السياسة من أن أسعار الصرف فى الدول النامية مبالغ فيها، ولا تعكس المستوى الحقيقى لقيمة هذه العملات، كما أن الارتفاع المستمر للائتمان المحلى لهذه الدول يؤدى إلى ضعف القوة الشرائية لعملاتها الوطنية، وبالتالى حدوث مزيد من المغالات فى أسعار صرفها، وما

يترتب على هذه المغالات من ارتفاع الموارد ونقص الصادرات، ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولى فإن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ستعمل على رفع الأسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة، فتنقص الكمية المطلوبة منها، وذلك فى افتراض وجود مرونة لكل من الطلب المحلى على الواردات والطلب الأجنبى على الصادرات استجابة لتغيرات سعر الصرف.

ونجد أن تقييم العملة بأعلى من قيمتها فى حالة تشيلى مثلاً (١٩٨٧-١٩٨١) كان له انعكاسات تمثلت فى التالى[١]:

١- ضعف فى القدرة التنافسية للصادرات.

٢- تشكيك فى مصداقية الإدارة الاقتصادية، وسلبية التوقعات بالنسبة لمستقبل الاقتصاد.

٣- تراجع فى الناتج ونقص فى التشغيل بسبب عدم القدرة على منافسة الواردات وعدم القدرة على التصدير فى نفس الوقت.

٤- التخفيض فى سعر صرف العملة الوطنية فى النهاية تخفيضًا إجباريًا.

٥- توقع مزيد من التخفيض مما يؤدى إلى هروب لرؤوس الأموال، وارتفاع فى حدة ظاهرة الدولرة وارتفاع فى معدلات التضخم، ويقصد بتخفيض قيمة العملة قيام الدولة بإنقاص المحتوى الرسمى لعملتها من الأصل الذى تقيم به، سواء كان ذهبا أم وحدات نقدية ترتبط بالذهب أو لا ترتبط به[٢]. بالتالى فإن تخفيض العملة عمل إدارى تقوم به الدولة فى ظل اتباعها لنظام الصرف الثابت، والتخفيض بهذا المعنى يختلف عن انخفاض قيمة العملة أو تدهورها الذى يحدث نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى، فى ظل نظام اقتصادى حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة.

وفى الآتى نقوم بتحليل أثر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى النقاط التالية:

أولاً - أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية:

بناءً على ما سبق يتضح أن هذا الإجراء غالبًا ما كان مفروضًا من قِبَل المؤسسات المالية الدولية الممولة لبرامج الإصلاح الاقتصادى الذى تشكل سياسته بتخفيض وسيلة من وسائله، ومن ثم يمكن تمييز نوعين من الأهداف لمثل هذه السياسة: فهناك أهداف مباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة فى حد ذاتها، وأهداف أخرى غير مباشرة مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية على اعتبار أن سياسة التخفيض تدخل ضمن مشروطية صندوق النقد الدولى الممول للبرنامج المتضمن لهذا الشرط.

١ - الأهداف المباشرة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة النقد الوطنى بالنسبة للعملات الأجنبية تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الاستيراد فينخفض حجمه، ويجعل صادرات البلد المعنى أرخص فى نظر الأجانب فيقبلون على شرائها، وهكذا تتحقق عدة أهداف فى ان واحد[٣].

- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية.
- تدبير نقد أجنبى يساعد على الوفاء بالتزامات الديون الخارجة.
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارى - وهو الهدف الأساسى - بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث إن تخفيض سعر العملة نظريًا يؤدى إلى زيادة الصادرات نتيجة لزيادة الطاقات العاطلة أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات إلى قطاعات السلع التصديرية، وتميل إلى الزيادة نتيجة الزيادة فى رصيد رأس المال المتدفق والمترتب عن تطبيق هذه السياسة، أو نتيجة حصول ادخار وطنى وتحسين الكفاءة فى الاستثمار الوطنى.
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية فى السوق الخارجى، وذلك عن

طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة فى الخارج مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير.

- السعى إلى زيادة النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة.
- تحقيق التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الأجنبية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبى فى الداخل أى فى البلاد المخفضة لقيمة عملتها.

٢- الأهداف غير المباشرة:

انطلاقًا من أن هذا الإجراء (تخفيض قيمة العملة الوطنية) اتبع من جراء الضغوطات الخارجية، فمما لا شك فيه أن يكون هناك سبب قوى يكمن وراء فرض مثل هذه السياسة على اقتصادات العالم النامى، فالوقائع الاقتصادية المعاصرة أثبتت أن التوصيات الاقتصادية الصادرة عن أصحاب القرار ذوى مراكز القوى إلى ما دونهم مستوى أو تابعيهم عادة ما تكون ذات انعكاسات إيجابية على البلد صانع القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ لمثل هذه التوصيات، كما أن هذه الأداة هى أداة ضارة بالبلدان الخارجية، فكما أشرنا إلى أن زيادة صادرات البلد المخفض لقيمة عملته تؤدى إلى زيادة واردات البلدان الخارجية منه، وعلى تناقص واردات البلد المخفض من هذه الأخيرة، مما يؤدى إلى إحداث عجز فى موازين مدفوعات البلدان الخارجية، وهكذا، فالنتيجة أن البلد المخفض استطاع نظريًا بدون أى عناء تصدير عجزه إلى الخارج[٤].

ثانيًا - شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن الحجة الأساسية وراء تخفيض العملة التى تقضى بتقليص الطلب الداخلى، وزيادة الطلب الخارجى، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد يقود إلى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات[٥]، وتمكين البلدان النامية من التغلب على مشكلات التمويل، وتخفيف التضخم، ويتوقف ذلك على مدى توافر الشروط التالية:

١- إن الطلب العالمى على صادرات الدولة يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة، بحيث إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة يجب أن ترافقه زيادة فى الطلب العالمى على سلع التصدير بنسبة أكبر من نسبة التخفيض، أما إذا كان الطلب العالمى عديم المرونة، فلن ينتج عن تلك السياسة أية زيادة فى حجم الصادرات.

٢- يتطلب نجاح التخفيض فى زيادة الصادرات فضلاً عن توافر شرط مرونة الطلب العالمى ضرورة تمتع العرض المحلى لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، وهذا الشرط هو ضرورة قابلية الإنتاج المحلى لسلع التصدير للزيادة عقب حدوث التخفيض؛ لكى يواجه النمو المتوقع فى حجم الصادرات[٦]، والتأثير الإيجابى لسياسة التخفيض فى حصيلة صادرات الدولة، يتطلب زيادة الإنتاج المحلى لسلع التصدير بنسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، بحيث توجه هذه الزيادة إلى التصدير، وذلك بافتراض أن مستوى الاستهلاك المحلى لهذه السلع لن يزداد.

٣- يضاف إلى ما تقدم أن سياسة التخفيض؛ لكى تنجح فى إحداث أثر على زيادة صادرات الدولة (إذا ما توافر الشرطان السابقان) تتطلب استقرارًا واضحًا فى الأسعار المحلية بعد ذلك بالنسبة نفسها، وهذا يعنى أن السعر الذى يشترى به المستورد الأجنبى لم يتغير، وبذلك يختفى الأثر السعرى فى زيادة صادرات البلد.

٤- والشرط الرابع الواجب توافره لإنجاح سياسة التخفيض فى زيادة الصادرات يتمثل فى أنه لا تقابل سياسة التخفيض بتدابير مماثلة من البلدان الأخرى التى تنتج سلعا تصديرية مماثلة، ذلك أنه إذا خفضت البلدان الأخرى قيم عملاتها فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمى إليها، وبخاصة إذا كانت التخفيضات التى قامت بها اكبر من ذلك التخفيض الذى قام به البلد المعنى، ويزداد الوضع حرجًا إذا كانت تكاليف الإنتاج فى تلك البلدان أقل من نظيراتها فى ذلك البلد، فتفقد سياسية التخفيض فاعليتها فى زيادة صادرات

البلد، ويضطر المسئولون إلى إحداث مزيد من التخفيضات لمواجهة هذا الموقف وتدخل البلدان النامية التى تلجأ إلى هذه السياسة حرب التخفيضات مع البلدان الأخرى، وكثيرًا ما يقال أن علاقة السعر (التكلفة) فى القطاع الأول ليست هامة من زاوية صادرات البلاد، ومن هنا فإنها لا تبرر تخفيضًا عامًا لقيمة العملة، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن المرونة الداخلية لعرض مثل هذه المنتجات صغيرة لا تستجيب للتغيرات فى أسعار الصرف جزئيًا، وكذلك لأن سعر التصدير معبر عنه بالعملة الأجنبية سيظل على ما هو عليه بصرف النظر عن سعر الصرف، بحيث لن يؤدى التخفيض إلى تشجيع الطلب العالمى على الناتج[٧].

وخلاصة القول أن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى تغيير هيكل وحجم الإنتاج فى صالح السلع المتجهة نحو التصدير أمر يتطلب توافر عدد من الشروط وهى: قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الدول المخفضة لقيمة عملتها على الاستجابة لمؤشرات الأسعار والتكلفة، ومرونة انتقال عناصر الإنتاج من القطاع المنتج للسلع المتجهة نحو التصدير إلى القطاع المنتج لبدائل الواردات، وتهدف سياسة التخفيض إلى زيادة حجم الصادرات وقيمتها، فإذا لم يتمكن الاقتصاد القومى للدولة المخفضة من إنتاج قدر إضافى من السلع التصديرية لتباع فى الأسواق الخارجية عند نفس مستوى الأسعار المحلية الذى كان سائدًا قبل التخفيض، فإن مفعول هذه السياسة لن يسفر عن أية زيادة فى حجم العملات الأجنبية، وهو ما يعنى ضرورة تمتع العرض المحلى للدولة المخفضة لعملتها بالمرونة النسبية، وهو ما يتحقق فى حالة ما[٨]:

- إذا كان قطاع التصدير توجد به طاقات إنتاجية معطلة.
- إذا أمكن تحويل بعض عناصر ومواد الإنتاج المحلية للعمل فى هذا القطاع.
- إذا أمكن تحويل جانب من السلع القابلة للتصدير التى تستهلك محليًا إلى البيع فى الأسواق الخارجية.

فإذا ما نظرنا إلى ظروف الدول النامية سنجد أن ظروفها غير مواتية لتحقيق هذه الشروط وذلك أنه:

- على الرغم من وجود جانب من الموارد والطاقات الإنتاجية المعطلة فى معظم هذه البلاد، فإنه عادة ما تكون هناك أسباب عديدة وراء عدم تشغيل هذا الجانب من الطاقات الإنتاجية ومن أهمها: مشكلة قصور الطلب.
- هناك صعوبة فى تحويل عوامل الإنتاج على قطاع سلع التصدير، وذلك لما تتسم به هذه العوامل من جمود نسبى فى الدول النامية.

كان ذلك عرضًا لأهداف سياسة تخفيض سعر العملة ولشروط نجاح سياسة التخفيض فى الدول النامية، وسوف ننتقل فى الآتى إلى سياسة التخفيض فى موريتانيا.

القسم الثانى - سياسة التخفيض فى موريتانيا:

يقصد بسياسة التخفيض كما سبق وأن ذكرنا تخفيض عدد وحدات النقد الأجنبى المعادلة لوحدة النقد الوطنية أو زيادة عدد وحدات العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويؤدى ذلك إلى انخفاض القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية الأمر الذى ينعكس بانخفاض سعر صرفها مقابل بقية العملات.

وفى موريتانيا أعلنت الحكومة فى أكتوبر ١٩٩٢ أول تخفيض لقيمة عملتها الوطنية بنسبة ٢٨٪[٩]. وكان ذلك سعيًا منها إلى إجراء تصحيحات هيكلية فى الاقتصاد الوطنى بهدف خفض العجز فى الميزان الجارى الذى هو أساس العجز فى ميزان المدفوعات، ولم تتوقف التخفيضات - ولكن بشكل غير رسمى - إلى أن أعلنت السلطات النقدية الموريتانية ثانى تخفيض لقيمة العملة الوطنية وذلك فى عام ١٩٩٥، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة ٩٪ حيث

وصل سعر الدولار الواحد إلى حوالى ١٣٤,٦٦ أوقية لعام ١٩٩٥ مقابل ١٢٣,٥٤ أوقية عام ١٩٩٤.

وبصورة عامة فقد انخفضت قيمة العملة الوطنية فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٣ بنسبة ٦١٪[١٠]، وواصل البنك المركزى الموريتانى سياسته الرامية إلى استقرار سعر الأوقية مقابل العملات الرئيسة، حيث سجل سعر صرف الأوقية انخفاضًا قليلاً مقابل الدولار والفرنك الفرنسى بحوالى ٦٪، ٢٪ على التوالى، وقد بلغ سعر صرف الأوقية الرسمى خلال العام ١٩٩٧، ١٥٠ أوقية للدولار مقابل ١٣٦,٥ أوقية للدولار سنة ١٩٩٢[١١].

وفى التالى نتتبع التخفيضات التى تمت على العملة الوطنية الموريتانية ابتداء من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٩٨، مقابل العملات الأجنبية (الجدول رقم ١).

يتبين من خلال تحليل البيانات السابقة أن قيمة العملة الموريتانية فى انخفاض مستمر، سواء كان ذلك بصفة معلنة أم غير معلنة بالنسبة للعملات الأجنبية، خاصة بالنسبة للدولار الأمريكى والفرنك الفرنسى باعتبار أن هاتين العملتين تدخلان كثيرًا فى التعاملات الموريتانية، مع ملاحظة أن كل العملات المبينة فى الجدول تنخفض العملة الموريتانية مقابلها.

وسوف يركز التحليل على الدولار الأمريكى والفرنك الفرنسى، حيث يلاحظ أنه فى سنة ١٩٨٧ كانت قيمة الدولار ٧٣,٣٨ أوقية، وفى سنة ١٩٨٨ انخفضت هذه القيمة لكن بنسبة قليلة، حيث وصلت ٧٥,٢٤ أوقية، وتقدر قيمة الانخفاض بـ ١,٨٦ أوقية، وفى سنة ١٩٨٩ واصلت الأوقية انخفاضها فوصلت إلى ٨٣,٠٣ مقابل الدولار الواحد، وفى سنوات ١٩٩٠ و ١٩٩١ واصلت انخفاضها، حيث بلغت ٨٠,٦٣ و ٨٢,١١ أوقية على التوالى، وفى سنة ١٩٩٢ وهى سنة التخفيض الرسمى، حيث تم تخفيضها بنسبة ٢٨٪، فقد وصلت مقابل الدولار ٨٧,٤٨ أوقية بانخفاض قدره ٥,٣٧ أوقية، لكن هذا التخفيض انعكس على السنة الموالية ١٩٩٣، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد ١١٩,٨٥ أوقية،

ويُعد هذا ارتفاعًا كبيرًا للدولار نتيجة التخفيض، حيث انخفضت بـ ٣٢,٣٧ أوقية، وفى سنة ١٩٩٤ واصلت انخفاضها، حيث وصلت ١٢٣,٥٩ أوقية للدولار الواحد، بانخفاض قدره ٣,٥٤ أوقية، مقارنة بسنة ١٩٩٣، أما فى سنة ١٩٩٥التى تعتبر سنة التخفيض الثانية فقد وصلت قيمة الدولار ١٣٠,٠٥أوقية للدولار بزيادة قدرها ٦,٥ أوقية تقريبًا، وهو أعلى من السنة التى قبلها، وفى سنة ١٩٩٦ بلغت قيمة الدولار ١٣٧,٢٦، وهى زيادة تقارب نفس الزيادة التى قبلها، أما فى سنة ١٩٩٧ وهى سنة التخفيض الثالثة، فقد انخفضت فيها قيمة العملة الموريتانية بصفة كبيرة، حيث وصلت ١٥٢,٠٣ أوقية للدولار الواحد بانخفاض قدره ١٤,٧٧ أوقية، وواصلت الأوقية انخفاضها مقابل الدولار حيث وصلت فى سنة ١٩٩٨ إلى ١٨٨,٩٦ أوقية مقابل الدولار الواحد. وتقدر نسبة الانخفاض بـ ٣٦,٦٣ أوقية تقريبًا، وقد بلغ متوسط سعر صرف الأوقية مقابل الدولار ١١٨,٧ أوقية للدولار خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩)، وهذا التدهور المتتالى للعملة انعكس على ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة معدلات التضخم من جهة أخرى، وذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى الموريتانى بحيث لا يستجيب لأية زيادة فى الطلب، مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد الأمر الذى يتناقض مع الهدف الأساسى من السياسة.

وبالنسبة لقيمة الفرنك الفرنسى فيلاحظ أن قيمته ترتفع بصفة عامة مقارنة مع الأوقية الموريتانية، حيث يلاحظ أنه فى سنة ١٩٨٧ بلغت قيمة ١٠٠ فرنك فرنسى ١٢٦٨,١٨ أوقية، وواصلت الأوقية انخفاضها مقابل الفرنك الفرنسى، حيث بلغت فى سنة ١٩٨٩، ١٣٠٢ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى، ووصلت فى سنة ١٩٩٠ إلى ١٤٧٧,٢٨ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى بانخفاض قدره ١٧٥,٢٧٨ أوقية، أما فى سنة ١٩٩١ فبلغت قيمة ١٠٠ فرنك فرنسى ١٤٥٨,٨ أوقية وفى سنة ١٩٩٢ وهى سنة التخفيض الأولى، حيث خفضت بنسبة ٢٨٪، فقد ارتفعت فيها قيمة الفرنك لتصل إلى ١٦٥٤,٥٥ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى، وواصل الفرنك ارتفاعه بالنسبة للأوقية حتى

وصل سنة ١٩٩٣ إلى ٢١٢٢,٦٩ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى محققا بذلك زيادة كبيرة نتيجة التخفيض السابق، بحيث انخفضت بـ ٤٦٨,١٤ أوقية، وواصل الفرنك ارتفاعه حتى وصل فى سنة ١٩٩٤ إلى ٢٢٣٠ أوقية لكل ١٠٠ فرنك فرنسى، وفى سنة ١٩٩٥ وهى سنة التخفيض الثانية، فقد وصل الفرنك ٢٦٠٤,٦٩ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى، وكانت نسبة التخفيض فى سنة ١٩٩٥ قد بلغت ٩٪، مقابل هذا الانخفاض لقيمة الأوقية ارتفع سعر الفرنك الفرنسى، وواصل زيادته فى سنة ١٩٩٦ حيث وصل إلى ٢٦٨٤,١٧ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى، وواصل زيادته فى سنة ١٩٩٧، حيث وصل ٢٦٩٨,٥٤ أوقية مقابل ١٠٠ فرنك فرنسى، وانعكس ذلك فى سنة ١٩٩٨، حيث وصلت قيمة ١٠٠ فرنك فرنسى إلى ٣٢٤٤,٨ أوقية، وهو ما يعادل ٣٢,٤٤,٨ أوقية لواحد فرنك فرنسى.

وقد بلغ متوسط سعر صرف الأوقية مقابل الفرنك الفرنسى ٢١١٣ أوقية لكل ١٠٠ فرنك فرنسى خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩).

ومما سبق يتضح أن السلطات النقدية الموريتانية تقوم بإجراء تخفيضات على قيمة العملة، وإن كان ذلك بشكل غير رسمى تحاشيًا لإثارة الرأى العام الذى يعارض تخفيض العملة، ويعتبر ذلك من شروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومن خلال ما سبق يلاحظ انخفاض قيمة العملة الموريتانية حتى فى غير السنوات المخفضة فيها.

ونستعرض فى الجزء الموالى التجارة الخارجية الموريتانية وأهم مكونات بنود ميزان المدفوعات.

القسم الثالث - آثار سياسة التخفيض على ميزان المدفوعات:

سوف نقوم أولاً باستعراض أهم بنود ومكونات التجارة الخارجية:

لقد تمثلت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الموريتانية - من أجل تنمية قطاعات التصدير والحد من الواردات - فى تخفيض قيمة العملة واتباع سياسات

سعر صرف مرنة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.

وما يؤدى إليه ذلك من خفض أسعار الصادرات وبالتالى زيادة قدرتها التنافسية وزيادة الكمية المصدرة منها، وكذلك زيادة عائداتها، وما يؤدى إليه ذلك أيضًا من رفع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، وبالتالى انخفاض الطلب عليها والحد منها، وتستهدف هذه الإجراءات الحد من عجز الحساب الجارى.

وسنحاول فى الآتى التعرف إلى أى مدى ساهمت تلك الإجراءات فى إصلاح قطاع التجارة الخارجية وتحسن ميزان المدفوعات.

أولاً - الأثر على هيكل التجارة الخارجية:

توضح بيانات التجارة الخارجية لموريتانيا أن صادرات الدولة تتكون أساسًا من سلعتين أوليتين هما: خامات الحديد ومنتجات الأسماك، بينما تتكون وارداتها من مجموعة كبيرة من السلع تتمثل أساسًا فى: المواد الاستهلاكية والأجهزة والمعدات الاستثمارية والمحروقات وأجهزة ومعدات النقل ومواد متنوعة أخرى، وسوف يتم التطرق فى التالى لتطور الصادرات والواردات.

الصادرات:

يعتبر أهم قطاعين للتصدير فى البلاد هما: قطاع المناجم وقطاع صيد الأسماك، وقد كانت كل الإجراءات التى اتخذتها الدولة لإصلاح قطاع التصدير تستهدف هذين القطاعين وسوف يتم التركيز فى التالى على صادرات الحديد والأسماك.

١ - صادرات الحديد:

لقد ظل حجم الصادرات من الحديد ينمو بمعدلات متفاوتة ما عدا سنوات ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩، التى سجلت فيها معدلات نمو قيمة الصادرات معدلات سالبة خلال هذه السنوات، ويلاحظ أنه فى سنة

١٩٨٧ وعلى الرغم من أن معدل نمو حجمها كان موجبًا فإنه كان أقل من ١٪، ويلاحظ أنه فى السنوات التى كان معدل نمو حجم الصادرات ينمو بمعدلات سالبة إلا أن قيمتها كانت فى بعض السنوات تنمو بمعدلات موجبة، فمثلاً: فى سنة ١٩٩١ سجل معدل نمو الصادرات نسبة موجبة قدرها ٠,٧٥ إلا أنها كانت أقل من ١٪، أما فى السنوات ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٣ فإن صادرات الحديد قد شهدت تزايدًا ملحوظًا فى حجمها، وانعكس ذلك بشكل واضح فى ارتفاع معدلات نمو قيمتها. ويلاحظ أنه فى سنة ١٩٩٠ شهد معدل نمو حجم الصادرات تراجعًا مقارنة مع السنوات التى تليها، ويمكن إرجاع ذلك إلى تحسن أسعار الحديد العالمية، وفى سنة ١٩٩٣ فإن معدل نمو حجم الصادرات سجل معدل نمو مرتفع قدره ١٩,٢٨٪ مقارنة مع سنتى ١٩٩١، ١٩٩٢ اللتين سجلتا معدل نمو سالب (جدول رقم ٢)، وصاحب ذلك ارتفاعًا واضحًا فى قيمتها قدره ٣٨,٧٥٪، وهى ثانى أكبر نسبة نمو بعد سنة ١٩٨٩، ويمكن إرجاع ذلك - بالإضافة إلى تحسن أسعار الحديد العالمية - إلى أن شركة (سنيم) قامت بإنشاء وكالات متخصصة، وكان لذلك أثر إيجابى من الناحتين: الاقتصادية والاجتماعية، إذ مكنت هذه الوكالات وخاصة وكالة الأشغال العمومية والصيانة من توظيف ٥٢٤ موظفًا، وبلغ حجم أعمال هذه الوكالات خلال هذا العام ٧٧٦ مليون أوقية، وبلغت أرباحها ١٩٧ مليون أوقية[١٢]. أما فى سنة ١٩٩٤ فقد شهد معدل نمو حجم الصادرات تراجعًا مقارنة مع السنة التى قبلها، ورافق هذا التراجع تراجعًا فى قيمتها، وفى سنة ١٩٩٥ شهد معدل نمو حجم الصادرات ارتفاعا قدره ١١,٣٣٪ وصاحبه أيضًا معدل نمو قيمة الصادرات مقارنة مع السنة ١٩٩٤ وفى سنة ١٩٩٦ شهد معدل نمو حجم الصادرات تراجعًا، حيث سجلت معدل نمو سالب قدره -٣٪، صاحبه انخفاض أيضًا فى قيمتها، وقد قدرت كمية صادرات الحديد عام ١٩٩٦ بـ ١١ مليون طن مقابل ١١,٥ مليون طن عام ١٩٩٥ بانخفاض قدره ٤,٤٪ فى نفس السنة[١٣].

وقدر معدل نمو حجم الصادرات فى سنة ١٩٩٧ بـ ٥,٠٢٪ فى حين كان

ذلك فى سنة ١٩٩٦ سالبًا، وهذه الزيادة فى معدل حجم الصادرات صاحبتها زيادة فى قيمتها قدرت بـ ١٢٪ مقارنة مع السنة التى قبلها وقدرها ١٠,٣٪، أما فى سنة ١٩٩٨ فقد كان معدل نمو حجم الصادرات سالبًا قدره -٢,٧٪، ولكن ذلك لم ينعكس على نمو قيمة الصادرات، إذ كان معدل نمو قيمتها يقدر بـ ٢٣,٢ بينما كان النمو الذى سجل فى سنة ١٩٩٧ قدره ١٦٪، ويعزى هذا التحسن بصادرات الحديد خلال هذه السنة إلى الانتعاش فى أسواق الحديد العالمية مما ساعد على رفع الأسعار، وفى سنة ١٩٩٩ سجلت الصادرات تراجعًا فى الحجم والقيمة.

وتكمن أهمية التحليل السابق فى أنه يوضح مدى ارتباط تطور حجم صادرات الحديد وقيمتها بإجراء تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وكانت تهدف سياسة التخفيض إلى زيادة الطلب على الصادرات الموريتانية؛ لأن الأسعار سوف تصبح أكثر انخفاضًا من صادرات الدول الأخرى المنافسة لها فى تصدير هذه السلعة، ومن المفروض أن يتجسد ذلك فى زيادة حجم الكميات المصدرة، ومن الواضح أن هذا الإجراء لم يكن فعالاً، إذ كان هناك تذبذب واضح فى حجم الصادرات كما يتضح ذلك من خلال الجدول (رقم ٣)، فمثلاً فى السنوات التى شهدت تخفيضًا لسعر صرف قيمة العملة الوطنية وبصورة رسمية ومعلن عنها، ناهيك عن السنوات التى لم يعلن فيها عن تخفيض سعر العملة، بينما كان هناك تخفيض لم يعلن عنه بصورة رسمية، فمثلاً فى سنة ١٩٩١ وهى السنة الأخيرة من برنامج الدعم والدفع، وهى تعتبر سابقة لسنة التخفيض وهى سنة ١٩٩٢ شهد معدل حجم الصادرات تراجعًا واضحًا مقارنة مع السنة التى قبلها، بينما انعكس ذلك الأثر على السنوات الموالية، فمثلاً فى سنة ١٩٩٣ شهد معدل نمو حجم الصادرات تزايدًا بينما كان هناك تراجع فى سنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، وفى سنة ١٩٩٥ التى شهدت تخفيضًا فى سعر صرف العملة الوطنية بنسبة ٩٪ ففى السنة التى تلتها مباشرة ١٩٩٦ سجل معدل نمو حجم الصادرات تراجعًا، حيث كان سالبًا.

ويمكن القول بأنه فى الوقت الذى كان حجم الصادرات يسجل تراجعًا

كانت تزداد فيه قيمتها، ويمكن تفسير ذلك بزيادة الطلب على الحديد الموريتانى بشكل مستقل تمامًا عن إجراءات تخفيض العملة المحلية نتيجة لجودة الحديد الموريتانى من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة قرب موريتانيا من الاتحاد الأوروبى المستورد الرئيس للحديد الموريتانى، والنتيجة التى يمكن الوصول إليها فى هذا المجال أنه فى بعض السنوات التى شهد فيها سعر صرف العملة الوطنية تخفيضًا واضحًا قد تراجع فيها حجم صادرات الحديد فى الوقت الذى كانت فيه قيمتها متزايدة.

٢- الصادرات السمكية:

لقد شهدت الصادرات السمكية تراجعًا فى حجمها ما عدا فى السنوات ١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨، ١٩٩٩، وكان أكبر معدل نمو للصادرات فى سنة ١٩٩٥، حيث سجلت معدل نمو قدره ٥٦٪، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الكبيرة إلى زيادة الكميات المنتجة من الصيد، كما صاحب معدلات النمو هذه زيادة فى قيمة الصادرات خلال نفس السنوات المذكورة أعلاه (١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨، ١٩٩٩) فمثلاً فى سنة ١٩٨٧ كان معدل نمو حجم الصادرات يفوق ١٠٪ بينما سجلت قيمتها ما يزيد على ٢٣٪.

أما فى سنة ١٩٩٢ فإن معدل نمو قيمة الصادرات قدره ٣٠,٤٪، بينما كان معدل نمو حجمها قدره ٥٪، وفى سنة ١٩٩٣ فإن معدل نمو حجم الصادرات شهد تراجعًا مقارنة مع سنة ١٩٩٢، لكنه حافظ على معدل نمو موجب، وصاحب هذا التراجع انخفاضًا فى قيمتها مقارنة مع سنة ١٩٩٢، حيث انخفضت بنسبة ٨٪ وفى سنة ١٩٩٥ فإن معدل نمو قيمة الصادرات سجل أعلى نمو له طيلة الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) (الجدول رقم ٣)، حيث بلغ ما يزيد على ٤٠٪، وفى سنة ١٩٩٩ فإن معدل نمو حجم الصادرات قدره ١٣,٨٪، بعد أن شهد تراجعًا خلال السنتين السابقتين، ورافق هذه الزيادة فى حجم الصادرات زيادة فى قيمتها بلغت ١٨٪، أما فى سنوات (١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٧،

١٩٩٨) فقد تسبب تراجع حجم الكميات المصدرة فى بعض السنوات فى تخفيض قيمة عائدات الصادرات السمكية كما هى الحال فى السنوات السابقة، وإذ كانت السنوات (١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨، ١٩٩٩) تبين أن معدل نمو قيمة الصادرات يتبع بشكل أساسى لتطور أسعارها وليس لتطور أحجامها، ورغم تراجع معدل نمو حجم الصادرات بحوالى ٧,٨٪ فى سنة ١٩٨٨، فإن قيمتها سجلت معدل نمو موجب يفوق ٩٪، كما هى الحال أيضًا فى سنة ١٩٩١، فعلى الرغم من أن معدل حجم الصادرات سجل معدل نمو سالب قدره -٥٪ فقد سجلت قيمتها معدل نمو موجب يفوق ٤٪.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن معدل نمو قيمة الصادرات السمكية يتبع بشكل أساسى تطور أسعار الأسماك الذى توقف بدوره على الطلب عليها فى السوق العالمية، وبالتالى فإن إجراءات إصلاح القطاع الخارجى لم تساهم بشكل فعال فى زيادة حجم الصادرات السمكية، بل إنها شهدت تراجعًا فى بعض السنوات.

تطور الواردات:

إذا كانت موريتانيا تعتمد على السوق العالمى فى تصريف صادراتها، فإن موريتانيا تعتمد على السوق العالمى، خصوصًا أسواق الدول المتقدمة فى الحصول على وارداتها من جميع السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وذلك لعدم القدرة على إنتاجها محليا، وتشكل المواد الاستهلاكية أهم بند من بنود الواردات الموريتانية، حيث ترتفع أهميتها النسبية إلى نسبة إجمالى الواردات وسجلت أدنى نسبة قدرها ٤٢٪ سنة ١٩٨٧، فى المقابل كانت أعلى نسبة قدرها ٥٢٪ فى سنة ١٩٩٢، وقد مثلت فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥، ١٩٩٩) ٥٠,١١٪ (الجدول رقم ٤) وأهم مكونات هذا البند هو المواد الغذائية التى تضم: السكر والشاى والأرز ومواد غذائية مختلفة، ويعود هذا الارتفاع للمواد الاستهلاكية كنسبة مئوية من مجموع الواردات إلى عدة أسباب، منها[١٠]:

- الانخفاض الحاد فى الإنتاج المحلى من السلع الغذائية، وذلك نتيجة لموجات الجفاف التى عرفتها موريتانيا فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى وقضت على كثير من الأراضى الزراعية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلى من المحاصيل الزراعية، مما يؤدى إلى استيراد العجز فى الإنتاج المحلى من المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى استيراد العجز فى الإنتاج المحلى من الخارج.
- الزيادة الهائلة فى سكان موريتانيا مقابل تراجع الإنتاج الغذائى.

وبالنسبة لنمو الواردات من السلع الاستهلاكية فإنها سجلت معدلات نمو سالبة فى سنوات ١٩٨٢، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٥، ١٩٩٧، وشهدت السنوات الأخرى تذبذبًا فى معدلات نموها صعودًا وهبوطًا، وكان متوسط معدل نمو الواردات خلال الفترة المبينة (١٩٨٥-١٩٩٩) قدره ٦,٥١٪.

وعند الانتقال إلى بند الأجهزة والمعدات والنقل فيمكن القول بأن النسبة التى يمثلها هذا البند من إجمالى الواردات تتسم بالتذبذب الشديد، ووصلت إلى أدنى مستوى قدره ٥٪ سنة ١٩٩٧، فى المقابل كانت أعلى نسبة قدرها ١٣,٩٪ فى سنة ١٩٩٠، وقد مثلت فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ٨,٨١٪ من إجمالى الواردات، أما بالنسبة لمعدل نموها فقد سجلت معدلات سالبة فى سنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٧، فى المقابل فإن السنوات قد شهدت تذبذبًا فى معدلات نموها سجلت أعلى معدل نمو فى سنة ١٩٩٠ قدره ٧٤,٣٪، وكما سبقت الإشارة هى أعلى نسبة مثلتها فى إجمالى مساهمتها فى الواردات، وفى المقابل كانت أدنى نسبة قدرها ٣٪ فى سنة ١٩٩٤، بينما كان متوسط نموها خلال الفترة المبينة قدره ٢٪.

وبالنسبة للواردات من المعدات الاستثمارية، حيث تحتل أهمية بارزة ويعكس ذلك التوسع الاستثمارى فى الاقتصاد الموريتانى، ورغم انخفاض الأهمية النسبية لهذا البند إلى إجمالى الواردات، فقد وصل أعلى مستوى له فى سنتى ١٩٩٨، ١٩٩٩، بنسبة قدرها ١٤,٥٪ و ١٢٪ على التوالى، ويمكن

إرجاع انخفاض هذا البند إلى تدنى المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الموريتانى وانخفاض حجم الاستثمار، وقد مثل فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) نسبة قدرها ٨,٢١٪ من إجمالى الواردات.

وفيما يخص معدل نمو الصادرات فإنها تنمو بمعدلات موجبة فى بعض السنوات وسالبة فى سنوات أخرى، بل إنها فى بعض السنوات فاق معدل نموها ١٠٠٪، فمثلا فى سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٨، ١٩٩٩، كان نموها على التوالى ١٣٣,١٤٪، ١١٣,٣٥٪، ١٠٠,٥٪ وبلغت فى المتوسط ١٩,٥٪ (الجدول رقم ٥)، أما بالنسبة للمحروقات فهى تمثل أهم بند فى الواردات الموريتانية بعد بند السلع الاستهلاكية، ويرجع ذلك إلى أهمية المحروقات، كما أن الطلب عليها يتزايد باستمرار، وذلك لأن الزيادة فى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تتطلب زيادة استهلاك الطاقة فى مختلف الاستعمالات، وقد بلغت أدنى معدل نمو سنة ١٩٨٨ قدره ١١,٥٪ من إجمالى الواردات، وقد مثلت فى المتوسط ١٢٪، وبالنسبة لمعدلات نموها فإنها لم تكن ذات اتجاه واحد، فقد سجلت معدلات نمو سالبة ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٩، وفى السنوات التى سجلت فيها معدلات نمو موجبة فإنها سجلت أعلى معدل نمو فى سنة ١٩٩٣ قدره ٩٢٪، وبلغت فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ٧,٧٪، أما بالنسبة للمواد المختلفة الأخرى التى تضم مجموعة كبيرة من السلع فقد بلغت فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ١٤.٤٣٪، وبالنسبة لمجموع الواردات فقد اتسمت بعدم انتظام معدلات نموها، وذلك نتيجة لما اتسمت به مختلف البنود المكونة لها من عدم استقرار فى معدلات نموها، وقد وصل متوسط معدل النمو السنوى الإجمالى للواردات ٣,٥٢٪، وتمثل الواردات من السلع الضرورية (المواد الاستهلاكية + المحروقات) نسبة كبيرة من إجمالى الواردات، وهذه السلع تمتاز بانخفاض المرونة، حيث تتأثر الواردات فى هذه الحالة بشكل محدود بالتغير فى الأسعار، مما يجعل موريتانيا مضطرة لتحمل خسائر نتيجة استيراد نفس الكمية بأسعار أعلى إذا ارتفعت الأسعار، خصوصا إذا علمنا أن

الطلب المحلى (الموريتانى) لا يؤثر فى تحديد تلك الأسعار، بل تتحدد فى السوق العالمى.

ويمكن القول: إن إجراءات إصلاح التجارة الخارجية تعمل فى اتجاهين متعاكسين فيما يتعلق بالواردات:

- فتخفيض سعر صرف العملة الوطنية يمكن أن يستهدف الحد من الواردات، باعتبار أن أسعارها مقومة بالعملة المحلية سوف تصبح أكثر ارتفاعًا، مما يفترض معه أن يتراجع الطلب المحلى عليها.
- والاتجاه الثانى الذى تعمل فيه إجراءات إصلاح التجارة الخارجية والمعاكس للاتجاه السابق: فهو إن تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات وإطلاق حرية الاستيراد سوف يؤديان إلى انخفاض أسعار الواردات، وزيادة المعروض منها محليًا، وبالتالى فإن إجراء تخفيض سعر العملة ليس فعالاً فى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات فى موريتانيا.

ثانيا - الآثار على ميزان المدفوعات:

(أ) الحساب الجارى:

سجل الميزان التجارى عجزًا متزايد وبمعدلات متفاوتة فى سنوات (١٩٨٥-١٩٨٧)، ويرجع تزايد قيمة العجز إلى ضخامة العجز الذى سجلته الخدمات. وفى سنة ١٩٨٧ تسبب تراجُع قيمة الفائض فى ميزان السلع بالإضافة إلى زيادة قيمة العجز فى الخدمات فى نمو عجز الميزان التجارى بنسب قدرها ١٨,٣٦٪، فى حين كان العجز فى السنة السابقة (١٩٨٦) يقدر بـ٣٦,٧٪ بسبب زيادة قيمة العجز فى الخدمات بمعدل نمو قدره ٧٤٪ مقارنة مع السنة السابقة لها، وفى سنوات (١٩٨٨-١٩٩٠)، بدأت قيمة العجز فى الميزان التجارى تتراجع، ويرجع ذلك إلى تزايد قيمة الفائض فى ميزان السلع (الجدول رقم ٦) مع تراجع فى معدلات نمو العجز فى ميزان الخدمات، مع أنه

فى سنة ١٩٩٠ شهد الفائض فى ميزان السلع تراجعًا، فإن معدل تراجعه كان أقل من معدل تراجع العجز فى ميزان الخدمات، وفى سنوات ١٩٩١-١٩٩٣ عاود حجم العجز فى الميزان التجارى الارتفاع نتيجة لتراجع الفائض فى ميزان السلع، وتزايد العجز فى ميزان الخدمات، وهذا التراجع فى ميزان السلع، والخدمات كان فى السنوات الثلاثة المذكورة قدره ٤٦٪، ٨٤٪، ٣٠٪ على التوالى.

وبدأ العجز فى الميزان التجارى يشهد تراجعًا فى سنتى ١٩٩٤، ١٩٩٥، وعاود الارتفاع فى سنة ١٩٩٦، ويرجع هذا التراجع إلى أن ميزان السلع قد حقق فائضًا بحيث تمت مقابلته مع العجز فى الخدمات، وكان التراجع فى العجز الذى حققه الميزان التجارى فى السنتين المذكورتين يقدر بـ ٣٨,٨٪ و ٦٣,٦٪ على التوالى، وشهد العجز ارتفاعًا فى سنة ١٩٩٧، ويفسر ذلك بتراجع العجز فى ميزان الخدمات، كما شهد العجز ارتفاعًا فى سنة ١٩٩٨، وكانت نسبة العجز التى تراجع بها الميزان التجارى تقدر بـ ٣٪ فى سنة ١٩٩٧، بينما كان الارتفاع فى نسبة العجز فى سنة ١٩٩٨ يقدر بـ ٨٠٪ ويرجع ذلك إلى زيادة العجز فى ميزان الخدمات.

وبصورة عامة فإن ميزان العمليات المنظورة كان يسجل فائضا طيلة الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨) باستثناء سنتى ١٩٨٥، ١٩٩٢، وقد بلغ أقصى حد له سنة ١٩٩٥، حيث وصل إلى ٢٣٨٥٧ مليون أوقية بمعدل نمو يزيد على ٣٠٧٪، ويمكن إرجاع هذا الفائض فى ميزان العمليات المنظورة إلى تزايد قيمة الصادرات فى أغلب السنوات أكثر منه إلى تناقص قيمة الواردات من تلك السلع، بينما يلاحظ أن ميزان الخدمات كان يسجل عجزًا مستمرًا طوال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨)، أما بالنسبة لبند التحويلات بدون مقابل التى تضم التحويلات الخاصة والتحويلات الرسمية بدون مقابل، وتتكون الأولى من تحويلات العاملين الموريتانيين فى الخارج، وكذلك العمال الأجانب فى موريتانيا، أما التحويلات الرسمية بدون مقابل. وهى تساهم بدور كبير فى تغطية نسبة كبيرة من العجز

فى الميزان الجارى، ويسجل فى الجانب الدائن من التحويلات بدون مقابل الهبات التى تتلقاها الحكومة والقطاع الخاص من العالم الخارجى، وتشكل تحويلات القطاع الخاص الجزء الأكبر من تلك التحويلات، ويرجع ذلك إلى ضخامة تحويلات العمال الأجانب فى موريتانيا[١٥].

ويلاحظ تزايد التحويلات الخاصة الداخلة للدولة، وهو ما يرجع إلى تزايد العمال الموريتانيين فى الخارج وخاصة فى دول الخليج، وقد ظل ميزان التحويلات يسجل فائضًا خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩)، وأعلى نسبة نمو سجلها كانت فى سنة ١٩٩٨ وقدرها ٣٥٣٢٤ مليون أوقية، وذلك بمعدل نمو قدره ٦٠,٨٤، فى حين بلغ متوسط نمو التحويلات بدون مقابل خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ٢٢٪، ويمكن توضيح تطور نسبة العجز فى الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الآتى.

تطور نسبة العجز فى الحساب الجارى من ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلى الإجمالى (١٩٨٥-١٩٩٨)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة٪	13,5-	15,25-	23,85-	18,31-	11,75-	23,85-	9,75-	23,15	32-	12,6-	4	15,75	9,12	10,34

الجدول من إعداد الباحث انطلاقًا من بيانات الجدولين (٨، ٩).

وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا الوصول بمستوى العجز فى الحساب الجارى إلى أقل من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى[١٦]، ويمكن ملاحظة أن نسبة العجز فى الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى قد شهدت تذبذبًا، فقد ارتفعت فى السنوات الأولى للإصلاح الاقتصادى، وبلغت أعلى نسبة فى سنة ١٩٩٣ وتقدر بـ -٣٢٪، فى حين كان متوسط العجز فى الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى طيلة الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨) يقدر بـ ١٥,٧٥٪، ومن الواضح أن نسبة العجز فى الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تقترب من المعدل المستهدف، كما أنها

لم تأخذ اتجاهًا واحدًا نحو التناقص، حيث ترتفع وتنخفض، ويلاحظ أن هناك فجوة قدرها ٥,٧٥٪ بين المستهدف والمحقق.

(ب) حساب رؤوس الأموال:

سجل رصيد رؤوس الأموال رصيدا موجبا طيلة الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨) باستثناء سنتى ١٩٩٢، و١٩٩٨، وتميز حجم الرصيد بصورة عامة بالتناقص وخاصة فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩١، وسجل أعلى قيمة له فى سنة ١٩٨٧، حيث سجل ١٣٥١٣ مليون أوقية بمعدل نمو يزيد على ٨٢٪، ويمكن إرجاع تناقص معدلات نموه إلى تناقص حجم رؤوس الأموال العمومية التى تحصل عليها الحكومة من العالم الخارجى، ويمكن إرجاع ارتفاع رصيد رؤوس الأموال فى سنة ١٩٨٧ إلى زيادة الأموال التى حصلت عليها الدولة مقارنة مع السنتين السابقتين لها، أما التراجع الذى حصل فى الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٢) فيمكن إرجاعه من جهة إلى الأزمة التى وقعت مع السنغال سنة ١٩٨٩[١٧]، ومن جهة أخرى إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠، وذلك لأن دول الخليج اعتبرت موقف موريتانيا مؤيدًا للعراق، وبعد سنة ١٩٨٧، سجل رصيد ميزان رؤوس الأموال أعلى قيمة فى سنة ١٩٩٣ وتقدر بحوالى ١٢٢٢٢ مليون أوقية، وبمعدل نمو يزيد على ٨٠٪، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع حجم الأموال التى حصلت عليها الدولة مقارنة مع السنوات السابقة لها، وارتفاع الاستثمارات المباشرة أيضًا.

ويتضح ضعف الاستثمارات المباشرة التى دخلت إلى البلد، وبلغت أعلى مستوى لها فى سنة ١٩٩٣ (الجدول رقم ٦)، وإن كانت قد اتسمت بالتناقص بينما أعدمت فى سنتى ١٩٩١، ١٩٩٧، وإذا انتقلنا إلى رؤوس الأموال فقد اتسمت هى الأخرى بالتذبذب، وكان لرصيدها دور أساسى فى تحديد موقف حساب رؤوس الأموال فى سنوات ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٧، وبلغت أعلى مستوى لها فى سنة ١٩٩٣، حيث كانت نسبتها من رصيد رؤوس

الأموال ٤٥٪، أما بالنسبة لرؤوس الأموال الأخرى فقد اتسمت هى الأخرى بالتذبذب، وكان رصيدها ينمو بصورة متناقصة، حيث سجلت أعلى نسبة لها فى سنة ١٩٨٨، حيث بلغ رصيدها فى هذه السنة ١١٣٩٦ مليون أوقية مقارنة مع السنوات المدروسة (١٩٨٥-١٩٩٨).

ثالثًا - الخاتمة والنتائج:

من خلال تناول موضوع سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية، ومدى نجاعة تلك السياسة فى تحقيق النتائج المرجوة منها، ومن خلال دراسة وتحليل تلك السياسات فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- فيما يتعلق بتخفيض قيمة العملة الموريتانية فقد حدثت عدة تخفيضات متتالية لسعر العملة كان التخفيض الأول سنة ١٩٩٢ بنسبة ٢٨٪، والثانى فى سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٩٪، وفى الواقع هناك تخفيضات غير معلن عنها بصورة رسمية تتضح من خلال تدهور قيمة العملة.

٢- محدودية فاعلية سياسية تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات نتيجة لعدم تنوع الهيكل الإنتاجى الموريتانى ونتيجة لاعتماده على سلعتين أساسيتين فى التصدير هما: الحديد والأسماك، أضف إلى ذلك عدم مرونة الأجهزة القائمة.

٣- إن الميزان التجارى قد ظل يسجل عجزا فى كافة الفترة المدروسة إلا أن هذا العجز شهد تراجعًا فى بعض السنوات، وداخل هذا البند فإن ميزان الخدمات قد ظل يسجل عجزًا طيلة الفترة المدروسة، واستمرت الالتزامات على الدولة ترتفع، وإنتاج الخدمات لم يطرأ عليه أى تغير بالنسبة للحاجيات، وبالتالى فإن ذلك يوضح اختلال الجهاز الإنتاجى للخدمات، ويوضح الحاجة المتزايدة إلى تغطية الفرق بالاستيراد من الخارج.

٤- بالنسبة للتحويلات بدون مقابل وإن كانت ظلت تسجل فائضًا بفضل التحويلات بدون مقابل للقطاع العام، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها؛ لأن معظمها

هبات من الدول الأجنبية، وبالتالى لا يمكن ضمان استمرار هذه المساعدات لسرعة التقلبات السياسية والاقتصادية التى تؤثر عليها.

٥- بالنسبة لميزان رؤوس الأموال، وإن كان يعتمد عليه فى تغطية العجز فى ميزان المدفوعات ويساهم فى عملية التنمية إذا وظفت أمواله توظيفًا اقتصاديًا لخدمة التنمية، فقد سجل رصيد ميزان رؤوس الأموال فائضًا موجبًا خلال الفترة باستثناء سنتى ١٩٩٦، ١٩٩٨، مما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات، وفيما يتعلق برصيد ميزان المدفوعات، فقد ظل يسجل عجزًا فى فترة من (١٩٨٦-١٩٩٤) باستثناء سنة ١٩٩٠ التى سجل فيها فائضًا بقيمة ١٥٥٨ مليون أوقية، كما سجل فائضًا فى الفترة من (١٩٩٥-١٩٩٨)، واستمر هذا الرصيد ينمو فى سنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧ بينما شهد تراجعًا فى سنة ١٩٩٨، وحافظ على رصيد موجب فى هذه السنة، وأعلى نسبة سجلها رصيد ميزان المدفوعات كانت فى سنة ١٩٩٧ بحيث بلغت ٧٥٠٥ مليون أوقية، ويمكن إرجاع هذا إلى التحسن فى ميزان التحويلات فى السنوات المذكورة مقارنة بالسنوات السابقة لها، ويلاحظ أنه فى نفس السنوات سجل فيها رصيد الحساب الجارى فائضًا.

وما سبق يظهر أن العجز فى ميزان المدفوعات الموريتانى ناتج أساسًا عن اختلال هيكلى فى الاقتصاد الموريتانى، حتى ولو سجل فائضًا ظاهريًا فإن المشكلة ستبقى ما لم يعالج الاختلال الهيكلى للاقتصاد الموريتانى، ولكى يتم الحد من العجز فى ميزان المدفوعات يجب زيادة المدخرات وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الإنتاج بدلاً من الاستهلاك، وزيادة المدخرات يقتضى تقييد الاستهلاك وهذا ما تحتاج إليه موريتانيا خصوصًا فيما يتعلق باستهلاك القطاع العائلى، إذ إن هذه الفئة تنفق استهلاكًا بذخيًا، وتستعمل الفائض من دخلها فى استعمالات لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية، والمستهلكون يفضلون اقتناء المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية والحرص على اقتناء آخر ما تنتجه المصانع الغربية واليابانية من السلع الاستهلاكية المعمرة، هذه الممارسات والهدر فى الموارد الاقتصادية هى التى أدت إلى ضعف الادخار المحلى وإلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات بشكل جعل الدولة تدخل فى دوامة الديون الخارجية.

جدول رقم (1): المعدل السنوى لأسعار صرف العملات المعمول بها لدى البنك المركزى الموريتانى (1987 - 1999)

(العمليات محسوبة بالأوقية)

العملات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1 دولار امريكي	73,38	75,24	83,03	80,69	82,11	87,48	119,85	123,59	130,05	137,26	152,03	188,96	209,53
1 دولار كندى	55,71	61,07	70,00	69,13	71,70	72,19	92,94	90,55	94,83	100,72	109,78	127,16	141,01
1 جنيه استرليني	121,10	134,16	136,00	143,68	145,06	162,40	180,31	189,19	205,12	215,24	249,35	313,23	339,22
100 مارك المالي	411,24	2294,66	4389,75	4987,25	5961,23	5615,51	7250,35	7615,24	9069,81	9097,81	8740,28	10744,3	11412,5
100 فرنك فرنسي	1220,00	1268,18	1302,00	1477,28	1458,8	1654,55	2122,69	2230,10	2694,69	2684,17	2698,54	3244,90	3414,17
100 فلرين فنلندى	3666,54	3322,46	3912,54	4429,01	4405,27	4984,16	6459,15	6804,68	8098,32	8146,95	7786,12	9563,29	10025,92
100 فرنك بلجيكي	197,40	204,51	210,75	241,19	242,96	280,99	347,26	370,14	441,35	443,53	425,42	522,64	553,25
100 بيزيتاس	59,94	64,67	70,11	79,06	79,17	84,69	94,49	92,37	104,30	108,40	103,95	126,98	135,58
100 ين ياباني	511,96	588,51	602,43	557,99	610,59	692,65	1082,21	1210,33	1386,57	1263,07	1254,94	1445,53	1849,17
1000 فرنك افريقي	245,80	253,06	260,39	296,00	221,77	331,7	424,54	229,48	260,51	276,86	269,88	324,48	341,64
1000 ليرة ايطالية	57,00	57,92	60,56	67,88	66,34	70,61	76,34	76,69	79,88	89,00	89,36	115,65	114,86

المصدر : البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس 2000، ص28.

جدول رقم (2): يوضح تطور قيمة صادرات الحديد فى موريتانيا (1985 - 1999)

(القيمة بملايين الأوقية، الكمية بالأطنان)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكمية بالأطنـــان	9333	8930	9001	9998	11138	11355	10466	8094	9655	10342	11514	11158	11719	11402	11042
القيمة بملايين الأوقية	11622	10592	9815	10599	15035	18918	19060	14319	19869	20725	25572	28207	32743	40470	39521
معدل نمو حجم الصادرات ٪	-	(4,31)	0,80	11,07	11,4	2	(7,82)	(22,66)	19,28	7,11	11,33	(3,09)	5,02	(2,7)	(3,15)
معدل نمو قيمة الصادرات ٪	-	(8,86)	(7,33)	8	41,85	25,82	0,75	(24,87)	38,75	4,3	23,38	10,3	16	23,6	(2,34)

المصدر : البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، سبتمبر 1998، ص 34، مارس 2000، ص 35.

- ( ) ما بين قوسين سالب.
- النسب من إعداد الباحث.
- سعر صرف الأوقية فى سنة 1987 (1 دولار = 73,38 أوقية)، وفى سنة 1999 (1 دولار = 209,35 أوقية).

جدول رقم (3): يوضح تطور حجم صادرات الأسماك وقيمتها فى موريتانيا (1985 - 1999)

(القيمة بملايين الأوقية، الكمية بالأطنان)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكمية بالاطنان	393681	342214	379818	350507	343490	288219	273879	287716	295132	190038	296365	366617	204722	182671	207865
القيمة بملاين الأوقية	17265	15358	18954	20758	20769	15876	16617	21679	26444	25609	360116	28651	32237	27124	32222
معدل نمو الصادرات٪	-	(13,1)	10,9	(7,8)	(6,1)	(12,1)	(5)	5,05	(2,57)	(35,6)	56	(23,7)	(44,15)	(10,8)	13,8
معدل نمو قيمة الصادرات ٪	-	(11,1)	23,4	9,5	0,05	(23,6)	4,6	30,4	22	(3,14)	40,63	7,31	(16,6)	(16)	18

المصدر : البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، سبتمبر 1998، مارس 2000، مرجع سبق ذكره، ص34، 35.

- ( ) مابين قوسين سالب.
- النسب من إعداد الباحث.
- سعر صرف الأوقية فى سنة 1987 (1 دولار = 73,38 أوقية)، وفى سنة 1999 (1 دولار = 209,53).

جدول رقم (4): يوضح تركيب الواردات فى الفترة (1985- 1999)

(القيمة بملايين الأوقية)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد استهلاكية	9263	2707	8665	9820	10297	9918	9475	12504	13830	15864	13410	13024	11183	12354	13523
مواد غذائية	6308	4553	6645	7622	8235	7147	7625	10245	11480	13224	10700	11666	9913	10735	5551
سكر، شاى، أرز	3197	1467	3251	3698	4317	2507	2733	5009	4318	3818	3582	5193	3844	3010	5055
مواد غذائية أخرى	3111	3086	3468	3924	3918	4640	4882	5245	7162	9409	7118	6473	6069	7725	496
مواد استهلاكية مختلفة	2755	2154	2011	2199	2062	2771	1850	2250	2350	2640	2710	1358	1270	1619	7972
اجهزة ومعدات نقل	1735	1422	1730	1261	1318	2298	1996	2089	3014	3105	2663	1696	1250	2072	2221
معدات استثمارية	1786	2033	1693	2249	1755	1239	1048	2525	2398	2096	2979	2349	936	1997	4005
محروقات	2491	3439	2639	2074	2630	2675	2636	2732	5565	4511	3704	5366	4818	7048	6402
مواد مختلفة	2662	2229	3025	2625	2838	3232	3085	2510	5130	4046	2597	4921	7625	1901	1357
مجموع الواردات	17937	15530	173892	18029	18838	19362	18276	22360	29937	29622	25353	28356	25812	25372	27509
نسبة مساهمة البنود الرئيسة إلى إجمالى الواردات ٪															
مواد استهلاكية	51,6	42,4	48,5	54,5	54,6	51	51,8	56	46,2	53,55	53	47,6	43	48,7	49,10
اجهزة ومعدات ونقل	9,7	9	7,6	6,9	6,9	13,9	10,9	9	10	10,5	10,5	6,2	5	8,16	8
معدات استثمارية	9,9	9	8,6	12,4	9,3	6,3	5,9	11	8	11,75	11,75	8,6	3	7,87	14,55
محروقات	13,9	21,7	14,6	11,5	14	13,8	14,4	12	18,6	14,6	14,6	19,6	19	27,77	23,3
مواد مختلفة	14,8	14,9	10,3	14,5	15	16,5	16,9	12	17,2	10,15	10,15	18	30	7,5	5

المصدر : البنك المركزى الموريتانى، نشرات إحصائية ربع سنوية لسنوات (1995، 1997، 1998، 1999، 2000) مرجع سبق ذكره، ص32.

- سعر صرف الأوقية فى سنة 1999 (1 دولار = 209,35 أوقية). - النسب من إعداد الباحث.

- source : office national de la statistique de la Mauritanie ,année 1999, p 90.

جدول رقم (5): معدل نمو الواردات (1985- 1999)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد استهلاكية	-	27,6-	29,1	13,3	4,8	3,7-	- 4,5	32	10,6	14,7	(15,46)	2,87	(14,13)	(10,47)	9,46
اجهزة ومعدات ونقل	-	18,1 -	21,6	27,2-	4,5	74,3	13,2-	4,65	44,27	3	(14,23)	(36,31)	(26,29)	65,76	7,19
معدات استثمارية	-	13,8	16,4-	32,8	22-	29,5	15,5-	133,14	(5)	(12,6)	42,12	(21,14)	(60,15)	113,35	100,5
محروقات	-	38	63,3-	21,5-	26,8	1,7	1,5-	3,64	96,43	(19)	(17,88)	44,87	10,21	46,28	9,16
مواد مختلفة	-	16,3-	35,8	13,3-	8,5	13,8	4,6-	(18,63)	104,38	(21,13)	(35,81)	89,48	(54,95)	(75)	28,61
مجموع الواردات	-	11,8-	9,8	3,6	4,4	2,7	5,70	22,35	33,88	(1)	14,41	7,9	(5,64)	(1,7)	8,42

الجدول من اعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم 4.

جدول رقم (6): يوضح الوضع الماضى المختصر لميزان المدفوعات الموريتانى (1985- 1998)

(القيمة بملايين الأوقية)

البيان	1985		1986		1987		1988		1989		1990		1991	
	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات
١- بضائع وخدمات	21601	33970	31314	48221	33397	53409	32804	48810	36125	48953	40650	49529	38776	51753
بضائع عند الشحن	18725	19276	28639	25639	31145	29839	29729	26536	36935	26255	37198	29012	35782	30866
خدمات	2856	14694	2675	22482	2252	23570	3075	22274	3190	22698	3452	12517	2994	20887
حاصل (١)	(12369)		(16907)		(20012)		(16006)		(12828)		(8879)		(12977)	
٢-تحويلات بدون مقابل	7177	1904	10839	2402	9556	3078	8535	3098	9261	3542	10778	3291	9707	2779
القطاع الخاص	334	1820	396	2222	565	2559	958	2813	974	3090	677	3145	1335	2588
القطاع العام	6843	84	10443	180	8991	519	7577	285	8287	452	10101	146	8373	190
حاصل (٢)	5273		8437		6478		5437		5719		7487		6929	
رصيد الحساب الجاري	(7096)		(8470)		(13534)		(10569)		(7109)		(1392)		(6048)	
٣- رووس الأموال	12494	8076	28125	20712	33748	20235	27835	19006	29372	23260	24945	21995	28936	27831
استثمارات مباشرة	544	-	538	-	334	-	192	18	145	71	288	-	-	-
القطاع الخاص	2569	1651	2340	1499	4765	2835	3720	3064	5586	2762	4701	4127	5917	5929
القطاع العام	5440	1216	12180	6002	13747	3132	9283	2680	7886	4999	3901	1204	5888	3660
رووس أموال أخرى	4841	5209	13067	13211	14903	14167	14640	3244	15755	15248	16055	16664	17588	18242
حاصل (٣)	4418		7413		13513		8829		6112		2950		1105	
الحاصل العام (١ +٢+٣)	(2678)		(1057)		(21)		(1740)		(997)		(1557)		(4943)	

تابع جدول رقم (6)

البيان	1992		1993		1994		1995		1996		1997		1998	
	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات	مقابيض	نفقات
١- بضائع وخدمات	38205	62113	51360	82501	52731	71797	65607	72546	70325	85529	69824	84577	74434	101024
بضائع عند الشحن	35400	40143	48683	48367	49387	43532	61822	37965	65872	47493	64328	48096	67595	60114
خدمات	2805	21970	2677	34134	3344	28265	3785	34581	4453	28036	5496	36481	6838	40910
حاصل (١)	(23908)		(31141)		(19066)		(6939)		(15204)		(14753)		(26590)	
٢- تحويلات بدون مقابل	13695	2907	13321	3202	14007	3573	12294	2486	29852	2123	23975	2014	37368	2044
القطاع الخاص	4784	2748	508	2869	950	3301	1071	2080	1014	1796	6359	1797	15358	1844
القطاع العام	8911	159	12813	333	13057	272	11223	406	28838	327	17616	217	22010	200
حاصل (٢)	10788		10119		10434		9808		27729		21961		35324	
رصيد الحساب الجاري	(13120)		(21022)		(8632)		2869		12525		7208		8734	
٣- رؤوس الأموال	36013	19252	63418	51196	37832	34300	42283	38826	48497	54365	43199	42902	45006	53104
استثمارات مباشرة	657	22	1944	8	257	25	907	64	-	56	-	-	25	-
القطاع الخاص	6624	3239	12077	6504	6081	3893	3966	3599	3196	3790	4102	5441	3985	84
القطاع العام	4053	957	28699	21303	7184	9915	5647	12892	7480	10085	6584	8769	6858	5516
رؤوس اموال اخرى	14679	15034	20698	23420	21191	23198	27495	29516	32409	43039	29012	30877	32227	40646
حاصل (٣)	6761		12222		3532		3457		(5868)		297		(8098)	
الحاصل العام (١ +٢+٣)	(6761)		(8808)		(5100)		(6326)		6657		7505		636	

المصدر : البنك المركزي الموريتاني، مديرية ميزان المدفوعات، نشرة احصائية لسنوات (1995، 1998، 1999، 2000)، ص38، 39.

- ( ) ما بين قوسين سالب. - سعر صرف الأوقية في سنة 1998 (1 دولار = 188,96 أوقية).

- office national de la statistique annuaire statistique de la Mauritanie année 1997, p 80.

جدول رقم (7): يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى حسب قطاعات النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة لسنة 1985 فى الفترة (1985- 1999)

(المبالغ بملايين الاوقية)

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
١ـ قطاع التنمية الريفية:	10544	11424	12067	12430	12569	11667	12195	12455	13846	14435	15186	15761	16870	17697	19186
الزراعة	2300	2477	2710	2783	3022	1780	1994	1889	3112	3663	3990	3833	4830	5240	6027
تنمية المواشي	7883	8357	8591	8797	8999	9485	9770	9965	10065	10317	10656	11127	1450	11816	12452
الصيد التقليدي	261	590	766	850	547	408	432	601	669	455	540	801	590	641	702
٢ـ الصناعات الاستخراجية	5684	6349	5803	5919	8879	8790	8394	5939	7151	7287	10004	10565	10956	11449	9801
٣ـ الصناعات التحويلية	6031	6367	6379	6145	5967	5641	5983	6450	6853	6554	5888	6592	5678	6171	6000
صناعات الصيد البحري	4236	4424	4327	8907	3594	3181	3496	4024	4314	3882	3095	4007	2953	3204	2784
صناعات أخرى	6189	1839	1948	2125	2253	2236	2367	2426	25-39	2672	2793	2585	2725	2967	3216
صناعات تقليدية	106	104	104	113	120	124	126	-	-	-	-	-	-	-	-
٤ـ قطاعات أخرى															
بناء وأشغال عامة	2666	4007	4087	4353	3600	3551	3882	4347	4447	5349	5969	4667	4966	5283	5017
نقل ومواصلات	3237	3036	3158	3287	3474	3572	3840	4131	4193	4340	4850	4962	5528	5975	6692
تجارة ـ مطاعم فنادق	6880	6564	6741	7017	2213	7882	8259	8533	8661	9406	10008	10827	11845	12804	13826
خدمات مختلفة	3292	2299	3124	3027	3251	3316	3614	3691	3691	3850	3708	3734	4010	4336	4093
مجموع القطاعات التجارية	39336	41046	41359	42187	44953	44419	46167	45546	47742	51221	55613	57208	59583	63715	64615
قطاعات تجارية (خدمات ادارية)	7492	8930	9949	10137	10229	10291	10474	10704	10704	10704	10525	10870	11196	12070	12630
الناتج المحلى الاجمالى بأسعار عوامل إنتاج	46727	49976	9308	52316	55182	54710	56641	56250	59546	61925	66137	68078	71049	75785	77245
صرف الضرائب غير المباشرة والاعانات	5837	5697	5423	5391	5273	5415	5507	5733	6259	6885	7415	8628	7979	8625	7570
الناتج المحلي بأسعار السوق	52663	55673	56731	57707	60465	60152	62147	61983	65805	68810	73553	75706	79028	84410	84815

مصدر الجدول : من (1985- 1991) الصوفى ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا، مرجع سابق ذكره، ص155.
من (1992- 1999) البنك المركزى الموريتانى نشرة إحصائية، ربع سنوية لسنوات مختلفة، ديسمبر 1995 ديسمبر 1998، مارس 1999، مارس 2000، ص37.
(-) يعنى أن البيانات غير متوفرة، سعر الصرف بالأوقية (1 دولار = 73,38 أوقية لسنة 1987)، وفى سنة 1999 (1 دولار = 209,53 أوقية) مأخوذة من البنك المركزى الموريتانى، المصدر السابق، ص28.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) ليلى الخواجه، تخفيض قيمة الجنيه المصرى المبررات والمحاذير - الانعكاسات، منتدى الحوار الاقتصادى للعام الجامعى ٩٦/٩٥ المنظم من طرف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٣.

(٢) طه أحمد عبد الله الفضيل، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات فى الجمهورية العربية اليمنية (١٩٨٦-١٩٩١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص٣٨.

(٣) بوعتروس عبد الحق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة فى البلاد العربية حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد الثانى عشر، صيف ١٩٩٨، ص ٧٤.

(٤) بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص٧٥.

(٥) مصطفى مهدى حسين، مدخل صندوق النقد الدولى فى التكييف الاقتصادى للبلدان النامية عرض وتحليل وتقويم، مجلة آفاق اقتصادية، يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة فى دولة الإمارات العربية، المجلد ١٨، العدد ٦٩، أبو ظبى ١٩٩٧، ص١٢٧.

(٦) رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص١٨٨.

(٧) نيكولاس كالدور، تخفيض قيمة العملة والتكييف فى البلدان النامية، التمويل والتنمية، المجلد ٢٠، العدد ٢ يونيو ١٩٨٣، ص٣٧.

(٨) شيرين حسن الشواربى، سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصرى وآثارها على النشاط الصناعى الجارى خلال فترة الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦)، رسالة ماجستير فى الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠، ص٢٩.

(٩) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عام ١٩٩٥، ص٢٨٣.

(10) OFFICE NATIONAL DE STATISTIQUE DE LA MAURITANIE 1995 P.70.

(١١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عام ١٩٩٧، ص ٢٣١.

(١٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٣، ص٥٩٠.

(١٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمارات فى الدول العربية لعام ١٩٩٦، ص٢٧٧.

(١٤) محمد المصطفى الشيخ السجاد، شروط التجارة الخارجية للدول النامية وأزمة المديونية الخارجية حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، ليبيا ١٩٩٣، ص٢٥.

(١٥) محمد ولد لمرابط، التجارة الخارجية الموريتانية خصائصها ومشاكلها فى الفترة ١٩٨١-١٩٩٣، بحث ماجستير فى الاقتصاد غير منشور، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص١١٦.

(١٦) الغوث ولد الطالب جدو، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا، رسالة ماجستير فى الاقتصاد غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص١١٠.

(١٧) الأزمة مع السنغال هى عبارة عن نزاع وقع بين الدولتين سنة ١٩٨٩ نتيجة نزاع بين المنمين على الحدود المشتركة بين الدولتين أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، واسفر عن ترحيل ربع مليون شخص بين الدولتين كل إلى بلده وعودة هؤلاء كانت لها آثار سلبية على البلاد.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مكتب الجامعة للشئون العربية